مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة

باسم عبد الهادي حسن

تعد مشكلة البطالة من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية بوجه عام، إذ اشار تقرير صادر عن منظمة العمل العربية الى ان عدد العاطلين في الدول العربية بلغ (١٢) مليون عاطل، وتزداد هذه المشكلة خطورة في الاقتصاد العراقي الذي تزيد فيه نسبة البطالة على (٦٠٪) من قوى العمل ولاسيما في ظل المشاكل المركبة التي يعاني منها العراق حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة في الوقت نفسه.

ان الامر الاكثر خطورة في هذه المشكلة على صعيد الدول العربية بوجه عام والعراق بوجه خاص ان اعداد العاطلين عن العمل بدأت تتزايد يوما بعد آخر، ولاسيما في ظل ارتفاع النمو السكاني بمعدلات تزيد على (٣٪) في بعض الدول، مما يترتب عليه دخول اعداد كبيرة سنوياً الى سوق العمل في الوقت الذي بدأت فيه غالبية الدول العربية تشهد اثار ماتركته برامج الاصلاح الاقتصادي وعمليات التحول نحو اقتصاديات السوق (الخصخصة) التي انتهجها العديد منها والتي ادت الى تفاقم مشكلة البطالة من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام الذي كان يستوعب سنويا العديد من الباحثين عن عمل، فقد تم تسريح عدد كبير من العاملين بالمشروعات العامة، فضلاً عن ذلك فقد شهد العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة حالات افلاس وتوقف عن العمل نتيجة لفتح باب الاستيراد ورفع الاجراءات الحمائية وعدم القدرة على المنافسة مع المنتجات الاجنبية.

وتشير الاحصاءات الصادرة عن منظمة العمل العربية الى ان حجم القوى العاملة العربية بلغ في نهاية الالفية الثانية نحو (٦) ملايين عامل بمعدل بلغ ٣,٣٪ وهو اعلى معدل نمو في العالم ومن المتوقع ان يصل هذا الحجم الى (١٢٣) مليون عامل في عام ٢٠١٠ وذلك بمعدل سنوي يقدر بنحو (٤٪) اما بالنسبة لمعدلات البطالة في المنطقة العربية فتشير احصاءات منظمة العمل العربية الى ان متوسط معدل البطالة للقوى العاملة العربية مجتمعة بلغ (١٤٪) أي ان هناك (١٢) مليون عاطل ويختلف هذا المعدل من دولة الى اخرى فهو يبلغ اقصاه في العراق الذي يقدر بحدود (٦٠٪) وفي اليمن (٢٥٪) ثم الجزائر (٢١٪) والاردن (١٩٪) ثم السودان (١٧٪) وفي لبنان والمغرب (١٥٪) وفي تونس (١٢٪) ومصر (٩٪) وسوريا (٨٪).

ومن الجديد بالذكر ان البطالة تتركز في هذه الدول بصورة رئيسة لدى الشباب حيث تشير الاحصاءات الى ان نحو (٦٥٪) من السكان في الجزائر هم من الشباب دون سن ٢٥عاما وفي تونس فان اكثر من (٤٧٪) من العاطلين هم الشباب دون ٢٤ عاما اما في المغرب فقد بلغت نسبة العاطلين نحو (٤٧٪) بين ذوي الاعمار مابين ٢٥ و ٣٤ عاما.

وبالنظر لمشكلة البطالة في العراق وابعادها المادية والنفسية والاجتماعية نلاحظ انها اصبحت تؤرق السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، فهي تزيد من نسبة الفقر وتدفع بأتجاه ازدياد نسبة الجريمة التي تخلف تداعيات اجتماعية خطرة تتفاعل مع الارهاب الوافد من الخارج مكونة بيئة غير مستقرة وغير آمنة تمنع قدوم رأس المال والاستثمار الاجنبي الامر الذي يفوت فرص التنمية واعادة الاعمار.

من جانب آخر فأن عدم توفر فرص العمل ولاسيما للكفاءات العلمية المتخرجة حديثا يجعلها تبحث عن تلك الفرص خارج العراق مما يزيد من هجرة العقول العراقية ويشكل هدراً واضحاً في الموارد البشرية، سوف تترتب عليه اختلالات هيكلية في المستقبل القريب على اقل تقدير.

ان الحلول والسياسات الاقتصادية الواجبة لمواجهة هذه المشكلة يجب تقسيمها على مرحلتين الاولى حلول للامد القصير والثانية للامد المتوسط والبعيد يمكن تحديد كل منها بما يأتي:-

اولا: الحلول قصيرة الاجل

هنالك مجموعة من الحلول الممكنة على الامد القصيرة، ربما يكون اهمها:

-اعادة النظر بقانون التقاعد المعمول به حاليا، فقد سمعنا منذ فترة ليست بالقصيرة بأن هناك دراسة لتعديل قانون التقاعد بحيث يحصل الموظف المتقاعد على ٨٠٪ من آخر راتب له في الوظيفة الا ان ذلك لم يطبق حتى الان وفي الاونة الاخيرة علمنا بأنه طبق على من هم بدرجة مدير عام فما فوق فقط.

ان عدم تعميم هذا القانون على الجميع يحد من رغبة الموظفين الذين تجاوزت سنوات خدمتهم (٢٥عاماً) على التقاعد لاسباب اجتماعية مبررة وبالتالي فأنهم يحتفظون بوظيفتهم لحين بلوغهم السن القانونية (٦٣عاماً) ويفوت الفرصة على اعداد كبيرة من الشباب الذين يمكن تعيينهم بما تبقى من ٢٠٪ التي سوف تستقطع من رواتب المتقاعدين فيما لو طبق هذا القانون وعليه فان ذلك لن يكلف الموازنة العامة الشيء الكثير وفي الوقت نفسه فأنه يجدد الطاقات ويزاوج الخبرات ويستقطب اعداداً من العاطلين.

-اعادة النظر بموظفي الوزارات المنحلة والاستفادة من الخبرات الموجودة في تلك الوزارات وتحويلها الى وزارات اخرى ان كان من غير الممكن اعادة تشكيل تلك الوزارات مرة اخرى، حيث ان العديد من اولئك الموظفين يتمتعون بالنزاهة والكفاءة والخبرة الجيدة.

-فتح باب التعيين في بعض الدوائر والوزارات التي هي بحاجة الان للايدي العاملة، ففي امانة بغداد على سبيل المثال حيث يعمل عدد كبير من العمال غير المهرة بأجور يومية وهذه التجربة حسب وجهة نظرنا اثبتت فشلها لان اولئك العاملين لايؤدون اعمالهم بالجودة والشكل المطلوبين ويعود السبب في ذلك لعدم خوفهم على وظائفهم كونها مؤقتة فضلاً عن سوء الرقابة على العمل حيث ان الكثير من المراقبين هم ليسوا من الملاك الدائم ايضا ولاننسى قلة او انعدام ادوات العمل.

وعليه نرى ان تعيين ٢٥٪ من هؤلاء العمال بشكل دائم سوف يؤدي الى تحسين العمل ويمنعهم في الوقت نفسه عن العمل في اماكن اخرى يعملون فيها احياناً لقلة ساعات عملهم في دوائر امانة بغداد.

-الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة هي احد اهم المجالات اليوم لاستيعاب اعداد كبيرة من العمالة وهو مايتطلب تقديم العون والمساندة المادية والقانونية ومواجهة العقبات التي تواجهها لاسيما التمويلية منها والادارية والتسويقية وتشير المصادر الى ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة تستوعب نحو ٩٠٪ من جملة العمالة وفي اليابان فان النسبة تقدر بنحو ٨٥٪، ونعتقد ان الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة سوف يساهم بسحب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل فضلا عن ذلك فانه سوف يساهم بحفظ بعض الصناعات الشعبية من الاندثار مثلما يحصل الان.

ثانيا: الحلول على الامد المتوسط والبعيد

على الرغم من اهمية الحلول على الامد القصير التي ذكرناها اعلاه الا ان هذه المشكلة سوف تتفاقم ولن تجدي تلك الحلول نفعا مالم يتخذ بعض الحلول والاجراءات على الامد المتوسط والطويل والتي من اهمها:-

-تخطيط التعليم وفقا لاحتياجات سوق العمل، حيث ان سوء التخطيط في هذا الجانب جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض الايدي العاملة فيما تعاني تخصصات اخرى من عجز كبير، لذلك اصبح ارتباط النشاطات التعليمية البحثية ببرامج التنمية والانتاج ضعيفا اجمالا ان لم يكن هامشيا، وعليه فمن الضروري اعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا فضلا عن زيادة فرص العمل امام الايدي العاملة الجديدة ايضا كما يؤدي الى ترشيد النفقات الحكومية في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة وبالتالي برمجة القبول وفق الحاجة الفعلية لكل تخصص.

-اختيار التوجهات التنموية المناسبة، فعلى الرغم من الاتجاهات الحالية للتغيرات الحاصلة لدور الدولة في العراق وتحوله ليكون دورا موجها بشكل غير مباشر من خلال رسم الاهداف الرئيسة في الاقتصاد وجعل القطاعات الاقتصادية تعمل باتجاهها فان هذا الدور تبقى له اهميته. ومن الممكن توجيه الخطط التنموية بالشكل الذي يؤدي الى امتصاص البطالة الموجودة وتوفير فرص العمل المناسبة، وهذا الشيء ممكن من خلال دراسة موضوع التحول الى القطاع الخاص (الخصخصة) وتقديم المقترحات الخاصة بالوضع الاقتصادي الراهن بالشكل الذي لايزيد من عدد العاطلين عن العمل، فضلا عن تهيئة الظروف المناسبة الادارية والقانونية لتحسين فرص الاستثمار الاجنبي في العراق بالشكل الذي يساهم في معالجة مشكلة البطالة.

-تعبئة الادخارات المحلية لتمويل الاستثمارات، حيث ان الوضع الراهن يجعل من الصعوبة جدا الاعتماد على التمويل الخارجي الذي لايمكن توفره حاليا بسبب عدم الاستقرار السياسي والتدهور الامني وعليه فان المدخرات الوطنية وتوجيهها بشكل ملائم بالشكل الذي يؤدي الى زيادة المشاريع الانتاجية والتي تعني زيادة فرص العمل يعد من بين الحلول المهمة على الامد المتوسط.

وبالتكامل مع ماذكرناه نرى من الممكن جدا البدء في مشاريع الاعمار في المحافظات التي شهدت استقرارا نسبيا وعدم تأجيل كل المشاريع لان عملية الاستقرار الاقتصادي والسياسي تعد جدلية يجب قراءتها بشكل جديد.

اخيرا ان الحلول التي ذكرناها هي حلول ممكنة لمشكلة معقدة وخطرة لاتقل اهمية عن المشكلات السياسية الانية التي تولى اهتماماً اكبر من قبل الساسة، ومن الممكن ان تكون هذه الحلول مفاتيح بسيطة بيد الجهات المعنية نضعها تحت انظارهم لاسيما اللجنة التي شكلت اخيرا في مجلس الوزراء لهذا الغرض راجين من الله ان يوفقهم في توفير لقمة العيش الكريمة لابناء شعبنا الصابر.

لنتنبه جميعاً الى محاولات نهب منظم للثروة الوطنية

حسام الساموك

اضحت المخالفات والتجاوزات التي تقدم عليها الشركات المساهمة بصورة عامة والمصارف منها بشكل خاص حالة عابرة لايتورع أي جهاز رقابي او تفتيشي من تجاوزها واعطائها (صك) الامان من دون ان يعير اهتماما او يحرك ساكنا.

لقد درجت بعض المصارف مثلاً، وضمن توجهاتها الاخيرة في زيادات رساميلها لتبلغ السقف الذي اقره البنك المركزي مؤخرا، البالغ خمسين مليار دينار، على اعتماد ممارسات تتعارض وابسط الضوابط المالية النافذة، ولعل ابسطها ان تتم اكتتابات الزيادة في مصارف محايدة تحقيقاً للسلامة والامان من أي محاولة التفاف قد تقدم عليها الادارة او أي طرف محسوب عليها بما يتعارض وسياقات النزاهة والشفافية، ويكفي ان نعيد الاشارة الى مصرف مرموق استحصل موافقة مسجل الشركات على اكتتاب الزيادة قبل ثلاثة اشهر في مقره الرئيس محققاً مخالفة خطرة، استغلها اصحابه باستغلال وجود السجلات وعملية الاكتتاب برمتها داخل مبنى المصرف فسطوا كما يؤكد ذلك احد شهود العملية من داخل المصرف، على (الفضلة) المتبقية من حصص المساهمين الذين لم يتح لهم الاكتتاب بسبب جهلهم بالعملية كلها نتيجة اعتماد وسائل اعلام محدودة الانتشار في اعلان مواعيد الاكتتاب فكانت النتيجة ان يستحوذ احد المتنفذين بالمصرف على خمس مئة مليون سهم من دون أي يجرؤ أي منتسب في المصرف على ثنيه بمن فيهم اعضاء مجلس الادارة.

ومع ذلك بقي مسجل الشركات (حفظه الله) لايتردد في منح موافقات الاكتتابات في المصرف المعني بالاكتتاب برغم كل المحاذير المعروفة وكان اخر هذه الموافقات تفويض مصرف الاستثمار باجراء اكتتابه المقرر بنسبة مئة بالمئة في الفرع الرئيس للمصرف نفسه الذي سيبدأ اعتباراً من الخامس من حزيران الحالي.

وفي الوقت الذي لانبيح لانفسنا القاء اية ظلال من الشك في مثل هذا الاجراء، لابد ان ندعو المسجل وادارة المصرف معاً الى الابتعاد عن كل احتمالات التشكيك في نزاهة عملية الاكتتاب التي يمكن ان تثير اكثر من شبهة محتملة على ممارسات القائمين عليها، خاصة ان الاكتتاب سينفذ باكثر من عشرة مليارات سهم، يمكن ان تكون قيمتها الحقيقية اكثر من عشرة مليارات دينار اعتماداً على القيمة الفعلية للسهم الواحد ان الاجهزة الرقابية المعنية بمثل هذه الاجراءات لابد ان تمارس مسؤولياتها بكل امانة ودقة للوقوف بوجه اية محاولة يمكن ان تفضي الى قنوات الفساد الاداري التي باتت تزكم الانوف، بل اننا نناشد للمرة الثالثة مفوضية النزاهة، مع تقديرنا الكامل بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، لان تولي هذا القطاع اهتمامها بما يحمي مصالح جموع المساهمين، ويحقق الشفافية باجلى صورها ويحمي الثروة الوطنية من محاولات نهب منظم بالغ الخطورة!

رفض الفرنسيين الدستور الاوروبي يعمق جراح اليورو

ارتفع الدولار الاميركي امام اليورو الاوروبي الاثنين عقب رفض الفرنسيين الدستور الاوروبي في استفتاء جرى الاحد الماضي.

فقد انخفض اليورو امام الدولار ليصل الى ١,٢٥١ دولار من ١,٢٥٢ كما ارتفعت العملة الاميركية امام الين الياباني وبلغ ١٠٨,١٥ بارتفاع ٠,٣١ عن يوم الجمعة.

وكان الدولار قد سجل خلال الايام الماضية اعلى معدلاته امام اليورو منذ سبعة اشهر اذ بلغت العملة الاوروبية ١,٢٥٦٤ دولار، وارتبط ذلك بعدة مؤشرات تعلق ابرزها بالمخاوف من رفض الفرنسيين الدستور.

في الوقت نفسه اعلن وزير المالية الفرنسي تيري بيرتون ان فرنسا ستدخل مرحلة من الغموض الاقتصادي الكبير بعد رفض الناخبين الفرنسيين الدستور الاوروبي، وأكد بيرتون أن على فرنسا ان تضاعف جهودها لتعزيز اقتصادها.

وسجلت فرنسا نموا ربع سنوي متواضعا بلغ ٠,٢٪ خلال الربع الاول من العام الجاري ووصل معدل البطالة فيها الى أعلى مستوى له منذ خمس سنوات وهو ١٠,٢٪.

عائدات الخصخصة بمصر ٥٦٩ مليون دولار في ١٠ شهور

بلغت عائدات برنامج الخصخصة في مصر منذ تموز الماضي ٣,٣ مليار جنيه (٥٦٩ مليون دولار).

وقال جمال مبارك نجل الرئيس المصري وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ان الاجراءات الخاصة ببيع شركات قطاع الاعمال العام منذ تموز الماضي بلغت ٣,٣ مليار جنيه، وهذا الرقم يمثل تقريبا ضعف عائدات الخصخصة في السنوات الاربع الماضية.

واستأنفت مصر جهود الخصخصة كجزء من اصلاحات اقتصادية تبناها مجلس وزراء عين في تموز الماضي تهدف الى تعزيز الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي.

وقال رئيس الوزراء المصري أحمد نظيف في اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي بالاردن الاسبوع الماضي ان مصر تعمل على خصخصة قطاعات الطاقة والنقل والقطاع المالي هذا العام.

وقال وزير الاتصالات طارق كامل ان الشركة المصرية للاتصالات المملوكة للدولة قد تبيع اكثر من ٢٠٪ من أسهمها للجمهور قبل نهاية العام الحالي.

سوق الفواكه والخضر

المادة	سعر الكيلو غرام
ضاطة اردنية	500
خيار عراقي	500
باميا عراقية	2500
بطاطا عراقية	400
بطاطا سورية	500
باذنجان عراقي	700
برتقال مصري	1250
تفاح عراقي ابيض	300
تفاح عراقي احمر	600
ليمون لبناني	1500
ليمون سوري (صغير)	1000
رقي عراقي	300
رقي اردني	500
بطيخ عراقي	400

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاربعاء المصادف 2005/6/1

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر نفذ	ادنى سعر نفذ	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع
قطاع المصارف										
المصرف التجاري ع	49599558	1095643154	20.750	21.750	22.100	21.650	23.000	20.750	21.250	21.500
المصرف الاسلامي ع	53645566	300966534	5.750	5.350	5.600	5.400	5.800	5.300	5.300	0.000
مصرف الشرق الاوسط ع	100793169	1007408758	10.000	10.000	10.000	9.550	10.000	9.900	9.950	10.000
مصرف البصرة ع	89492567	604112507	7.000	6.800	6.750	6.750	7.000	6.550	6.550	6.650
مصرف دار السلام ع	1250334	66437702	53.000	58.000	53.150	53.350	58.000	52.500	55.000	0.000
مصرف سومر التجاري ع	12190256	70564526	5.550	6.000	5.800	5.200	6.000	5.500	5.950	6.500
مصرف الاقتصاد ع	1588004	34586088	21.500	22.000	21.800	21.550	22.000	21.500	22.000	25.000
مصرف الخليج التجاري ع	7645493	97809412	12.000	12.500	12.450	11.900	12.500	12.000	12.250	13.000
مصرف الموصل ع	191421661	1303362295	7.050	6.650	6.800	6.450	7.150	6.600	0.000	0.000
مجموع قطاع المصارف	507826608	4580690976								
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 128.166										
قطاع التامين										
الاهلية للتامين ع	500000	2000000	4.000	4.000	4.000	3.750	4.000	4.000	3.750	4.000
مجموع قطاع التامين	500000	2000000								
بلغ الرقم القياسي لقطاع التامين 110.215										
قطاع الاستثمار										
الامين للاستثمار المالي ع	1032125	3251194	3.150	3.150	3.150	3.000	3.150	3.150	0.000	3.150
مجموع قطاع الاستثمار	1032125	3251194								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 128.000										
قطاع الخدمات										
المنصورة الخضراء ع	80091710	433150226	5.850	5.400	5.400	6.250	5.850	5.300	0.000	5.500
الامين العقارية ع	3000000	8950000	2.900	3.000	3.000	2.900	3.000	2.900	2.750	3.000
العراقية لنقل الركاب م	2143938	15329157	7.150	7.150	7.150	7.150	7.150	7.150	0.000	7.350
نقل المنتجات النفطية م	2227053	10841349	4.250	5.400	4.850	3.900	5.400	4.050	0.000	0.000
مجموع قطاع الخدمات	87462701	468270732								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 94.128										
قطاع الصناعة										
سمنت عراقية م	255814	3514099	13.850	13.750	13.750	14.250	13.850	13.750	13.600	0.000
الخياطة الحديثة ع	2521716	11447808	4.550	4.500	4.550	4.550	4.550	4.500	4.450	4.750
السجاد والموكيت م	149027	1038286	7.000	6.900	6.950	6.750	7.000	6.900	6.850	0.000
الشركة الشرقية ع	105000	420000	4.000	4.000	4.000	4.500	4.000	4.000	0.000	0.000
معدات سوق الشعب م	60000	1500000	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	25.000	24.000	0.000
كهرباء الصناعية ع	425624	13179344	30.000	31.000	30.950	30.150	32.000	30.000	31.000	0.000
بغداد لمشروبات الغازية م	36049996	253791463	7.200	7.150	7.050	7.300	7.200	7.000	7.050	7.150
الصناعات الكهربائية م	1427400	18526200	13.000	12.900	13.000	13.000	13.000	12.900	0.000	12.900
الصناعات الالكترونية م	1696098	10424753	6.150	6.100	6.150	6.150	6.150	6.100	5.800	6.150
الكندي لانتاج اللقاحات م	100000	1090000	10.900	10.900	10.900	10.900	10.900	10.900	10.500	11.250
الصناعات الغذائية م	1406801	8628986	6.100	6.250	6.150	6.000	6.250	6.100	0.000	6.500
الاصباغ الحديثة م	435000	3948500	9.000	9.100	9.100	8.600	9.100	9.000	9.150	9.250
السراجة والانابيب م	400000	3102500	7.750	7.800	7.750	7.650	7.800	7.750	7.900	8.750
الالبسة الجاهزة م	17733	70932	4.000	4.000	4.000	5.750	4.000	4.000	0.000	5.000
صناعة الكارتون م	791408	5517476	7.000	7.000	6.950	7.100	7.000	6.950	0.000	7.100
الاثاث المنزلي م	251399	1010596	4.000	4.050	4.000	4.250	4.050	4.000	0.000	4.500
مجموع قطاع الصناعة	46092516	337210943								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 33.536										
قطاع الفنادق والسياحة										
فندق المنصور ع	620000	46500000	75.000	75.000	75.000	74.750	75.000	75.000	0.000	0.000
فندق عشتار م	200000	13000000	65.000	65.000	65.000	65.050	65.000	65.000	65.500	74.000
فندق بابل م	300000	19350000	65.000	64.000	64.500	65.000	65.000	64.000	0.000	65.000
فندق بغداد م	663280	58368640	88.000	88.000	88.000	85.000	88.000	88.000	80.000	88.000
فندق السدير م	420000	21840000	52.000	52.000	52.000	52.000	52.000	52.000	0.000	55.000
الاستثمارات السياحية م	3517	193435	55.000	55.000	55.000	55.000	55.000	55.000	0.000	55.000
مجموع الفنادق والسياحة	2206797	159252075								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 31.066										
قطاع الزراعة										
بابل للانتاج الحيواني ع	106117	848936	8.000	8.000	11.000	8.000	8.000	8.000	0.000	0.000
الزور للانتاج الزراعي ع	5500000	5505000	1.000	1.000	1.100	1.050	1.000	1.000	1.000	0.000
الاهلية للانتاج الحيواني ع	1139756	1147881	1.050	1.000	1.000	1.050	1.100	1.000	0.000	1.100
الاهلية للانتاج الزراعي ع	3366770	5386832	1.600	1.600	1.600	1.600	1.600	1.600	0.000	0.000
انتاج وتسويق الحمضيات م	85771	1118916	12.800	13.250	13.050	12.050	13.250	12.800	13.000	15.000
مجموع قطاع الزراعة	10198414	14007565								
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 92.689										
المجموع العام للاسهم	655319161	5564683485								
بلغ الرقم القياسي العام 60.716	عدد النقاط 0.391	الاهمية النسبية 0.648 %								